الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية

قرارات الجلسة العامة الخارقة للعادة

بتاريخ 27-04-2017

القرار الأول:

تبعا لمقترح مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 28 مارس 2017 و المتعلق بالترفيع في رأس مال الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية "كوتيناس" بإدماج الإحتياطات الإختيارية بما قدره 4.931.700 دينار ، قررت الجلسة العامة الخارقة للعادة الترفيع في رأس مال الشركة من 21.568.300 دينار إلى 26.500.000 دينار و ذلك باحداث 49.317 سهم جديد بقيمة مائة دينار للسهم الواحد يقع توزيعها بصفة مجانية على المساهمين كل حسب نسبة مساهمته الحالية مع جبرعدد الأسهم الى الوحدة الأقرب و مراعاة ما يترتب عن ذلك من حقوق و واجبات

ويكون تاريخ الإنتفاع بحقوق الأسهم المجانية الجديدة بداية من 01 جانفي 2017

تمّت المصادقة على هذا القرار بالإجماع

القرار الثاني:

إن الجلسة العامة الخارقة للعادة تصادق على تعديل الفصل السابع من القانون الأساسي لشركة "كوتيناس" تبعا للترفيع في رأس المال المذكور سابقا بما قدره 4.931.700 دينار ليصبح 26.500.000 دينار وتبعا لذلك يصبح الفصل7 من القانون الأساسي لشركة "كوتيناس" كما يلي: "يبلغ رأس مال الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية "**كوتيناس**" ستة و وعشرون مليون وخمسمائة مائة ألف دينار(26.500.000 دينار) مُقسّم إلى مائتين وخمسة و ستون ألف سهما (265.000) ذات قيمة اسمية بمائة دينار(100دينار) السهم الواحد".

تمّت المصادقة على هذا القرار بالإجماع

القرار الثالث:

تفوّض الجلسة العامّة الخارقة للعادة لمجلس إدارة الشركة السلطات اللازمة لغرض تحقيق الزيادة في رأس المال المنصوص عليها بالقرار الأول خلال سنة 2017 و ذلك طبقا لمقتضيات الفصل 294 من مجلة الشركات التجارية

تمّت المصادقة على هذا القرار بالإجماع

قرارات الجلسة العامة العادية

بتاريخ 27-04- 2017

القرار الأول:

إن الجلسة العامة العادية بعد استماعها إلى تقرير مجلس الإدارة والتقرير العام والخاصّ لمراقب الحسابات المتعلّقين بالسنة المحاسبية 2016 تصادق على تقرير التصرف لمجلس الإدارة وعلى القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2016 كما تمّ عرضها على الجلسة.

تمّت المصادقة على هذا القرار بالإجماع

القرار الثاني:

تأخذ الجلسة العامة العادية علما بمحتوى التقرير الخاص لمراقب الحسابات المتعلّق بالعمليات المنصوص عليها بالفصل 200 وما يليه من مجلّة الشركات التجارية وتصادق على الاتفاقيات المذكورة فيه.

تمّت المصادقة على هذا القرار بالإجماع

القرار الثالث:

تبرئ الجلسة العامة العادية ذمّة أعضاء مجلس الإدارة تبرئة تامة وبدون احتراز بعنوان تصرّفهم بالنسبة للسنة المحاسبية 2016.

تمّت المصادقة على هذا القرار بالإجماع

القرار الرابع:

باقتراح من مجلس الإدارة، تقرّر الجلسة العامة العادية تخصيص نتيجة السنة المحاسبية 2016 على النحو التالي:

الربح الصافي لسنة 2016	2 742 689,521
النتائج الموجّلة	327 860,681
المجموع	3 070 550,202
احتياطي قانوني	153 527,510
احتياطي إعادة استثمار	1 300 760,000
احتياطي اختياري	1 000 000,000
احتياطي الصندوق الإجتماعي	130 000,000
حصص الأسهم (نسبة 2 % من القيمة الإسمية)	431 366,000
النتائج الموجّلة	54 896,692

وقع تحديد قيمة المرابيح الموزعة للسّهم الواحد بـ 2,000 دينار ما يقابل قيمة اجمالية بـ 431 366,000 دينار وسيتمّ تسديد حصص الأرباح في أجل أقصاه 2017/06/30.

تمّت المصادقة على هذا القرار بالإجماع

القرار الخامس:

قرّرت الجلسة العامّة العادية توزيع مكافئات حضور لأعضاء مجلس الإدارة و لأعضاء اللجنة الدائمة للتدقيق بما قيمته 5.000 دينار صافية لكلّ عضو.

تمّت المصادقة على هذا القرار بالإجماع

القرار السادس:

قرّرت الجلسة العامّة العادية تعيين السيد عادل قعيدة ممثل الشركة التونسية للتأمين و إعادة التامين "ستار" و السيد أسامة الملولي ممثل الشركة التونسية للبنك كعضوين صلب مجلس إدارة شركة "كوتيناس" و ذلك مدّة المتبقية من المدّة النيابية التي تنتهي إثرانعقاد الجلسة العامة العادية التي تصادق على القوائم المالية للسنة المحاسبية 2018 .

وتكون تركيبة مجلس إدارة شركة "كوتيناس" كما يلي :

– السيّدة سهيلة شبشوب : رئيس مدير عام شركة "كوتيناس" (ممثّلة الدولة)

– ممثلي الدولة : ممثّل وزارة المالية ، ممثّل وزارة التجارة و الصناعات التقليدية (مركزالنهوض بالصادرات)، و ممثّل البنك المركزي التونسي

– المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات "ضمان" : 02 أعضاء

– الشركة التونسية للبنك : عضو واحد

– البنك الوطني الفلاحي : عضو واحد

– الشركة التونسية لإعادة التأمين : عضو واحد

– الشركة التونسية للتامين و إعادة التأمين "ستار" : عضو واحد

– شركة "كومار" : عضو واحد

– شركة " Atradius Participations Holding BV" : عضو واحد

تمّت المصادقة على هذا القرار بالإجماع

القرار السابع:

تفوّض الجلسة العامة العادية كامل النفوذ للممثّل القانوني للشركة أو من ينوبه للقيام بجميع إجراءات النّشر والإيداع القانونية وغيرها من الإجراءات.

تمّت المصادقة على هذا القرار بالإجماع